الخَطَأُ فِي الإعرَابِ لِسَهْوِ الرَّاوِي فِي مُشْكِلِ إعرَابِ الحَدِيثِ لِلعُكْبَرِيِّ

إعداد: د. علي محمَّد علي ناجي•

المقدِّمـــة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ التَّامَّان الأكملان على المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آل بيته وأصحابِه الغُرِّ الميامين.

وبعد،،، فلم يولِ معظمُ النَّحويين اهتمامًا بإعرابِ الحديث النَّبويِّ الشَّريفِ، اهتمامَهم بإعراب القرآن الكريمِ، وذلك لأسبابٍ كثيرةٍ منها اكتِفاؤهم بالمباحث والتَّوجيهات النَّحويَّة الَّتي وردت في كثير من شروح الحديث النَّبوي، فقد اعتنى كثيرٌ منها بالإعراب، واهتمَّ أصحابُها بذكر الوجوه المحتَملة في بعض المواضع التي تقتضي التَّنبيه عليها، وكذلك تعدُّد الرِّوايات في الحديث الواحد، والاختلاف حول قضيَّة الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ في وضع قواعد العربيَّة.

ولكنَّ بعض النَّحويِّين لم تمنعْهم هذه الأسبابُ وغيرُها من تصنيف مؤلَّفاتٍ في إعراب الحديث الشَّريف، وفي مقدِّمتهم أبو البقاء العُكبَريُّ (616هـ)، الَّذي يُعَدُّ أوَّلَ من أفرد مصنَّفًا في إعرابِ ما أشكل من ألفاظ الحديث النَّبوي، وإنْ كان الكتاب مختصرًا، لأنَّ

• عضو هيئة التدريس في كلِّيَّة العلوم الشَّرعيَّة بمسلَّاتة.

غايته الأولى تعليميَّة، ثمَّ ألَّفَ عالمُ العربيَّة ابنُ مالكٍ (672هـ) كتابه الَّذي سمَّاه (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلاتِ الجامع الصَّحيح)، ثمَّ ألَّف السيوطيُّ (911هـ) كتابه: (عقود الزَّبرجد في إعراب الحديث النَّبوي).

وعند اطِّلاعي على بعض المسائل النَّحويَّة، والتَّوجيهات الَّتي احتملتْها بعضُ ألفاظٍ من الحديث النَّبوي في هذه المصنَّفات رأيتُ أنْ ألفِتَ النَّظر إليها، فهي لا تقِلُّ أهميَّةً عن كتب إعراب القرآن الكريم؛ حيث إنَّ بعضَ توجيهاتها أثبتت صحَّةَ الرِّواية التي شكَّ جَمْعٌ منَ النَّحويّين في صحَّتها، وأثبت بعضُها احتمالَ سهوِ الرَّاوي.

وكان اختياري لنماذج من كتاب: (إعراب الحديث النَّبوي) لأبي البقاء العكبريّ؛ لأنَّه – حسب علمي – أقدمُ ما صنِّفَ في هذا الفنِّ، فمن خلال قراءتي للكتاب وجدتُ العُكبَريَّ يصرِّحُ – أحيانًا – بتخطئة الرَّاوي، أو نسبته إلى السَّهو، إذا لم يجدْ وجهًا إعرابيًّا تُحملُ عليه الرِّواية، وأنَّه قد لا يصرِّحُ بذلك ويكتفي بالإشارة، فيقول مثلًا: (والصَّوابُ ...)، وفي بعض الأحيان يذكر توجيهات للرِّواية ينسب بعضها إلى الخطأ، وبعضَها إلى الضَّعف، ويصوِّب منها ما يراه صوابًا، وقد اهتمَّ هذا البحث بالرِّوايات التي حكم عليها أبو البقاء بالخطأ أو السَّهو، دون غيرها من الرِّوايات التي ذكر لها توجيهات صحَّ بعضها عنده، وقد انقسمت أحكامه على الرِّوايات التي خطَّأها إلى قسمين: قسم حكم فيه بتخطئة الرَّاوي تصريحًا أو تلميحًا، وهو حكم صحيح؛ لأنَّه لم يجد وجهًا نحويًّا تُحملُ عليه الرِّواية، وقسم حكم فيه بتخطئة الرَّاوي والظَّاهر أنَّ له وجهًا نحويًّا تُحملُ عليه الرِّواية، ولكنْ لم يهتدِ إليه أبو البقاء، أو رآه ضعيفًا فضرب عنه الذِّكر صفحًا؛ لذلك قسَّمتُ هذا البحث إلى مقدِّمةٍ ومطلبين: خصَّصتُ الأوَّل لنماذج من القسم الأوَّل، والثَّاني لنماذج من القسم الثَّاني، ثمَّ ذيَّلته بخاتمة، وفهرسٍ للمصادر والمراجع، ووسمتُ البحث بعنوان: (الخطأُ في الإعراب لسهو الرَّاوي في إعراب الحديث النَّبويّ، للعكبريّ)، مستعينًا بالمنهج الوصفي والتَّحليلي في

تناول مسائله، معتمدًا على كتاب: (إعراب الحديث النَّبوي) لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق عبد الإله أحمد نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1/ 1409هـ – 1989م.

سائلًا الله تعالى أنْ ينفع به أبناء العربية ومحبّيها.

المطلبُ الأوَّلُ/ نماذجُ خطَّأ فيها العكبريُّ الرَّاويَ، إذْ لا وجهَ تُحمَلُ عليه:

1 – توجيه رواية (شَيْئًا) في حديث جُبَيرِ بنِ مُطعم:

استشكل أبو البقاء العكبريُّ نصبَ (شيئًا) في قوله – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: (إنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا)[1]، بأنَّه خبرُ (بَنُو) وليس في الحديث خبرٌ غيره، ولكنَّ الرَّاوي أخطأ فجعله منصوبًا[2]، والَّذي يؤيّدُ ما ذهب إليه أنَّ للحديث روايةً أخرى توافق التَّوجيه النَّحويَّ، وهي في سنن ابن ماجه: نصُّها: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ جَاءَ هُوَ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُكَلِّمَانِهِ

---

[1] الحديث في مسند الإمام أحمد (ط/ الرسالة) برقم (16741): 27/ 304، 305، ونصُّه: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْمَ الْقُرْبَى مِنْ خَيْبَرَ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ جِئْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ لَا يُنْكَرُ فَضْلُهُمْ لِمَكَانِكَ – الَّذِي وَصَفَكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ – مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ إِخْوَانَنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَعْطَيْتَهُمْ وَتَرَكْتَنَا، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ. قَالَ: (إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا هُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيئاً وَاحِداً).

[2] انظر: إعراب الحديث النَّبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر: ص121.

فِيمَا قَسَمَ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ، لِبَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، فَقَالَا: قَسَمْتَ لِإِخْوَانِنَا بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، وَقَرَابَتُنَا وَاحِدَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا)[1].

والفرق بين الرّوايتين أنَّ الأولى سقط منها الفعل (أرَى)، فارتفع (بنو) على الابتداء، وبقي (شيئًا) منصوبًا بغير ناصب. والله أعلم.

2 – توجيهُ روايةِ: (المُحَجَّلُ ثَلَاثٍ)، في حديث أبي قَتَادَةَ:

عند إعرابه لحديث أبي قتادة[2]: (خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ، المُحَجَّلُ ثَلَاثٍ)، خطَّأ العكبريُّ الرَّاوي في جرِّه (ثلاث)، فقال: "في هذه الرّواية (ثلاثٍ) نكرة (بالجرّ)، والصَّوابُ أنْ يُرفعَ، فيكون التَّقدير: المحجَّلُ ثلاثٌ منه، وثلاثٌ مرفوعٌ بالمحَجَّلِ، ولا يجوز جرُّه؛ لأنَّهم أجمعوا على أنَّه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النَّكرة، ولو كان (المحجَّلُ الثَّلاثِ) لجاز الجرُّ"[3].

---

[1] سنن ابن ماجه، حديث رقم (2881): 961/2، وانظر: المعجم الكبير، للطَّبراني، حديث رقم (1593): 140/2، والإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، حديث رقم (626): 329/1، وحاشية السِّندي على سنن ابن ماجه: 206/2.

[2] الحديث بهذه الرّواية في مسند الإمام أحمد، برقم (22561): 253/37، ونصُّه:
(حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، وَيَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ قَالَ حَسَنٌ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ، الْأَقْرَحُ، الْأَرْثَمُ الْمُحَجَّلُ ثَلَاثٍ، مُطْلَقُ الْيَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ، فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ).**

[3] إعراب الحديث النَّبوي: ص156.

ويظهر من كلامه أنَّه رفض رواية الجرّ؛ لأنَّ النُّحاة لا يُجيزون إضافة المعرَّف بـ(ألْ) إلى النَّكرة، ولكنَّ ابنَ مالك حكم بصحَّة الرِّواية، على أنَّ في الكلام حذفًا، فهو إمَّا على تقدير: المحجَّلُ في ثلاثٍ، بحذف حرف الجرّ، أو على تقدير: المحجَّلُ محجَّلُ ثلاثٍ، بحذف البدل وبقاء مجروره، واختار الثَّاني لأنَّه أجودُ من حذف الحرف[1].

وجديرٌ بالذِّكر أنَّ في هذا الموضع من الحديث روايتين أُخريين، الأولى: روايةُ الرَّفع[2]: (المُحَجَّلُ ثَلَاثُ)، والرَّفع على أنَّه نائبُ فاعل لاسم المفعول، والرِّوايةُ الأخرى: (المُحَجَّلُ ثَلاثًا)[3].

3 – توجيهُ رِوايَةِ (ذَا قَرَدٍ) في حديثِ سَلَمَةَ بنِ الأكوَعِ:

قال العكبريُّ في توجيه (ذَا قَرَدٍ) من حديث سلمةَ بنِ الأكوعِ وهو[4]: (... إلى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ، يُقَالُ لَهُ: ذَا قَرَدٍ): "وقع في الرِّواية (ذَا) بالألفِ، والوجهُ الرَّفعُ، كما قال تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[5]، ويَبعُد أنْ يجعل (لَهُ) في موضع رفعٍ قائمًا مقام الفاعل، ويكون (ذَا)

---

(1) انظر: شرح التَّسهيل: 193/3.

(2) انظر: إتحاف المهرة، لابن حجر العسقلاني: 149/4، والفتح الكبير، للسيوطي: 91/2، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن سلطان الهروي: 2506/6.

(3) انظر: صحيح ابن حبَّان: برقم (4676): 531/10، وعلل الحديث، لابن أبي حاتم: 335/3، 472، والتَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البرّ: 101/14.

(4) جزءٌ من حديث طويل أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قَرَدٍ وغيرها، برقم (1807): 1433/3، وانظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج، للنَّووي: 180/12، والدِّيباج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج، للسيوطي: 427/4.

(5) الأنبياء: من الآية 60.

مفعولًا، لأنَّ (ذَا) مفعول صحيح فلا يُقامُ مقام الفاعل غيرُه، فإنْ كانت الرِّوايات كلُّها كذا جاز أنْ يكونَ سمَّاه (ذَا قَرَدٍ) بالألف في كلِّ حالٍ"[1].

ويؤيِّدُ توجيه أبي البقاء أنَّ النَّوويَّ ذكر الرِّواية، ثمَّ علَّق عليها بقوله: "كذا هو في أكثر النُّسخ المعتمدة، وفي بعضها: ذو قرَدٍ بالواو، وهو الوجه"[2].

وللحديث روايةٌ أخرى توافق التَّوجيهَ الَّذي ذكره أبو البقاء، وهي بالواو: (ذو قَرَدٍ)، وقد وردت في مصنّف ابن أبي شيبة[3]، وصحيح ابن حبَّان[4]، ومسند الإمام أحمد[5]، وسنن أبي داود[6].

4 – توجيهُ روايَةِ: (لَابِثُونَ) في حديثِ سَلَمَةَ بنِ نُفيلٍ السَّكونِيِّ:

وردت هذه الرِّواية في كتاب الفتن لنعيم بن حماد[7]، وكتاب غاية المقصد في زوائد المسند، للهيثمي[8]، ونصُّها: (حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَرْطَاةَ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ نُفَيْلٍ السَّكُونِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: إِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنِّي غَيْرُ لَابِثٍ فِيكُمْ، وَلَسْتُمْ لَابِثُونَ بَعْدِي

---

[1] إعراب الحديث النَّبوي: ص199.

[2] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج: 180/12.

[3] 536/14.

[4] حديث رقم (7173): 136/16.

[5] حديث رقم (16539): 73/27.

[6] 89/2.

[7] باب: الخسف والزلازل والرَّجفة والمسخ، حديث رقم (1704): 613/2.

[8] باب: في ما يكون منَ الفتَنِ، حديث رقم (4432): 234/4.

إِلَّا قَلِيلًا، ثُمَّ تَلْبَثُونَ حَتَّى تَقُولُوا: مَتَى؟ وَسَتَأْتُونَ أَفْنَادًا يُفْنِي بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَبَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ مَوَتَانٌ شَدِيدٌ، وَبَعْدَهُ سَنَوَاتُ الزَّلَازِلِ).

وقد علَّق العكبريُّ على الرِّوايةِ بقوله: "... كذا وقع في هذه الرِّوايةِ، وهو سهوٌ؛ لأنَّه خبر (ليس)، ولا يُمكنُ أنْ يُجعَلَ مبتدأ؛ إذْ لا خبر له..."[1].

ومِّما يؤكِّدُ سهوَ الرَّاوي هنا أنَّ أغلب كتب الحديث ذكرته برواية (لَابِثِينَ)[2]، على أنَّ التاءَ في (لستُم) اسمُ (ليس)، و(لَابِثِينَ) خبرُها.

المطلب الثَّاني/ نماذجُ خطَّأ فيها العكبَريُّ الرَّاويَ، والظَّاهرُ أنَّ لها وجهًا تُحمَلُ عليه:

1 – توجيهُ روايةِ (حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ) في حديثِ أنَسِ بنِ مالكٍ:

وجَّه العكبريُّ رواية: (حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ) في حديث أنسٍ[3]: (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِي وَالِدَانِ، فَكُنْتُ أَحْلِبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَآتِيهِمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُؤُوسِهِمَا كَرَاهِيَةَ أَنْ أَرُدَّ سِنَتَهُمَا فِي رُؤُوسِهِمَا، حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا)، بأنَّ فيها

---

[1] منها: مسند الإمام أحمد، حديث سلمة بن نُفَيلٍ، برقم (16964): 163/28، ومسند أبي يعلى الموصلي، حديث سلمة بن نفيل، برقم (6861): 270/12، وصحيح ابن حبَّان، باب: ذكر الإخبار عن وجود كثرة الزلازل في آخر الزَّمان، برقم (6777): 180/15، والمستدرك على الصَّحيحين، للحاكم: برقم (8383): 494/4.

[2] انظر: 1591/3.

[3] جزءٌ من حديث في مسند الإمام أحمد، من مسند أنس، برقم (12454): 4438/19، وفيه برواية: حتَّى يستيقظا.

عدَّةَ أوجه، فقال: "أحدها: أنْ يكونَ سهوًا منَ الرُّواة، وقد وقع ذلك منهم كثيرًا، والوجه حذفها بـ(حتَّى)؛ لأنَّ معناها: إلى أنْ، وتتعلَّقُ بـ(قمتُ).

والوجه الثَّاني: أنْ يكونَ ذلك على ما جاء في شذوذ الشِّعر ...

والوجه الثَّالث: أنْ يكون على حذف مبتدأ، أي: حتَّى هما يستيقظان"[1].

أمَّا الوجه الأوَّلُ فمحتَملٌ؛ لأنَّ الرِّواية نادرة، وأغلب كتب الحديث تظافرت على رواية (حَتَّى يَسْتَيْقِظَا) بحذف النُّون[2].

أمَّا الوجه الثَّاني فمحتملٌ – أيضًا – لأنَّ بعض العرب يهمل (أنْ) المصدريَّة حملًا على (ما) المصدريَّة، وجعلوا من ذلك قراءة[3]: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[4]، برفع (يتمُّ)، وقولَ الشاعر[5]:

---

[1] إعراب الحديث النَّبوي: ص77، 78.

[2] وردت بهذه الرواية: (حتى يستيقظا) في: صحيح ابن حبَّان، باب: ذكر الخصال التي يُرجى للمرء باستعمالها زوال الكرب في الدُّنيا عنه، برقم (971): 251/3، ومسند الإمام أحمد، من مسند أنس، برقم (12454): 4438/19، ومسند أبي داود، باب ما روى عنه قتادة، برقم (2116): 504/3، ومسند البزَّار، برقم (906): 120/3.

[3] نُسبت لابن محيصن في مغني اللبيب: 46/1، 717، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: 203/2، وقال أبو حيَّان في البحر المحيط: 499/2: "ونسبها النَّحويُّون إلى ابن مجاهد".

[4] البقرة: من الآية 231.

[5] من البسيط، غير منسوب في: توضيح المقاصد والمسالك: 1237/3، حاشية الصبان: 420/3، شرح التصريح: 363/2، وشرح الرضي على الكافية: 35/4، والخزانة: 420/8 .

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَألاَّ تُشْعِرَا أحَدا

قال ابنُ مالك مُعلِّقاً على الشاهدين: "وأنْ في الموضعَينِ وأشباهِهِما هي الناصبةُ للمضارعِ عند البصريين، وتركُ إعمالِها حملاً على (ما) أختها"[1].

وذهب الفرَّاءُ إلى القول بجواز إهمالها لأنَّها مخفَّفة من الثَّقيلة، فقال: "ولو رُفِع الفعلُ في (أنْ) بغير (لا) لكان صوابًا؛ كقولك: حسِبتُ أنْ تقولُ ذاك؛ لأنَّ الهاء تحسُن في (أنْ)، فتقول: حسبْتُ أنه يقول ذاك"[2].

قال ابن هشام معلِّقًا على توجيه الكوفيّين – ومنهم الفرَّاء – للشَّاهد: "وزعم الكوفيُّون أنَّ (أنْ) هذه هي المخفَّفة من الثَّقيلة، شذَّ اتِّصالها بالفعل، والصَّواب قول البصريّين إنَّها (أنْ) النَّاصبة، أُهملتْ حملًا على (مَا) أختها المصدريَّة"[3].

أمَّا التَّوجيه الثَّالث وهو تقدير مبتدأ محذوف، أي: حتَّى هما يستيقظان، فلم أظفر بمن قال به غيره، وهو غير مستبعد؛ لأنَّ القائل به العكبريُّ، وهو من هو في النَّحو والإعراب.

2 – توجيهُ رِوَايةِ (كِلَاهُمَا) بالرَّفع، في حديثِ جَابرِ بنِ عبدِ اللهِ:

428، وضرائر ابن عصفور: ص163، والمقاصد النَّحويَّة: 1859/4، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 100/1، والشاهد فيه إهمال (أنْ) المصدرية حملاً على (ما).

[1] شرح التسهيل لابن مالك: 44/2 .

[2] معاني القرآن: 135/1، 136.

[3] مغني اللبيب: 46/1.

علَّق العكبريُّ على حديث جابر بن عبد الله: (فَيَأْتِي القَبْرَ فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا)[1]: بقوله: "في بعض الرِّوايات (كِلَاهُمَا) بالألف، وهو خطأٌ، والصَّوابُ: (كِلَيْهِمَا) بالياء؛ لأنَّ (كِلَا) هاهنا توكيدٌ للمنصوب، وهي مضافةٌ إلى الضَّمير، فتكون بالجرِّ والنَّصبِ لا غَيرُ"[2].

وما ذهب إليه من تخطئةِ الرَّاوي مبنيٌّ على رأي جمهور النُّحاة في هذه المسألة، قال ابنُ مالك[3]:

بِالْأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

---

(1) مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرِّسالة، ط1/ 1421هـ: 23/ 65، رقم الحديث: (14722)، وفيه:
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ فَتَّانِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَإِذَا أُدْخِلَ الْمُؤْمِنُ قَبْرَهُ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، جَاءَ مَلَكٌ شَدِيدُ الِانْتِهَارِ، فَيَقُولُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: أَقُولُ إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَعَبْدُهُ، فَيَقُولُ لَهُ الْمَلَكُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ الَّذِي كَانَ لَكَ فِي النَّارِ، قَدْ أَنْجَاكَ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَبْدَلَكَ بِمَقْعَدِكَ الَّذِي تَرَى مِنَ النَّارِ، مَقْعَدَكَ الَّذِي تَرَى مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: دَعُونِي أُبَشِّرْ أَهْلِي، فَيُقَالُ لَهُ: اسْكُنْ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَيُقْعَدُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهُ أَهْلُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ لَهُ: لَا دَرَيْتَ، هَذَا مَقْعَدُكَ الَّذِي كَانَ لَكَ مِنَ الْجَنَّةِ، قَدْ أُبْدِلْتَ مَكَانَهُ مَقْعَدَكَ مِنَ النَّارِ".

(2) إعراب الحديث النَّبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر: ص116.

(3) ألفيَّة ابن مالك: ص12، 13.

فقد جعل (كِلَا، وكلتا) ملحقَين بالمثنَّى في إعرابه بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، إذا أُضيفا إلى ضميرٍ[1]، ونقل بعضهم عن الفرَّاء أنَّه جوَّز إعرابَ (كلَا وكلتا) إعراب المقصور مع الظَّاهر والمضمر، قال أبو حيَّان: "وزعم الفرَّاءُ أنَّهما قد يضافان إلى مضمرٍ، ويكونان بالألف في كلِّ حالٍ، وأنَّ قولَ العربِ: (كِلَاهُمَا وَتَمْرًا)[2] كِلَا في موضع نصبٍ..."[3].

والفرَّاء يرى أنَّها لغة لبعض العرب، فقال في توجيه قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4]: "فقراءاتنا بتشديد (إنَّ) وبالألف على جهتين: إحداهما على لغة بني الحارث بن كعبٍ: يجعلون الإثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف..."[5].

ونسب المراديُّ للخليل قوله: "ومَنْ لا يقلبُ ألفَ (لدى، وعلى) إذا أُضيفا إلى المضمر، يقول: رأيتُ كلاهُما، أو: مررتُ بكلاهُما، فيجعلهما من المضمر على حالهما مع الظَّاهر، وضعَّف النَّاظمُ إعراب هذا المذهب، وجعل إعرابها بالحرفَيْنِ كالمثنَّى..."[1].

---

[1] انظر: شرح ابن النَّاظم: ص21، وشرح ابن عقيل: 57/1، وشرح المكودي على الألفيَّة: ص15.

[2] من أمثال العرب، قال الميدانيُّ: "... ورفع كلاهما، أي: لك كلاهما، ونصب تمرًا على معنى: أزيدك تمرًا". مجمع الأمثال: 152/2، وانظر: جمهرة الأمثال، للعسكري: 2147.

[3] التَّذييل والتَّكميل: 254/1، 255، وانظر: توضيح القاصد، للمرادي: 326/1.

[4] طه: من الآية 63.

وقرأ (إنّ) بتشديد النُّون، وبالألف: نافعٌ، وابنُ عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف. انظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: ص419، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنَّاء: ص384.

[5] معاني القرآن: 184/2.

وذهب الشَّاطبيُّ إلى أنَّ التزام الألف في كلِّ حالٍ من القليل الَّذي ينقل ولا يُقاسُ عليه[2].

ومن ذلك يتَّضح – واللهُ أعلم – أنَّ رواية الحديث: (فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا) بالألف موافقة للغة من لغات العرب، وأنَّ تخطئة أبي البقاء لراويها بناءً على المشهور من أقوال النُّحاة.

3 – توجيهُ رِوَايةِ: (فِيمَا تَنْتَطِحَانِ؟) في حديث أبي ذرٍّ الغفاري:

ذهب النُّحاة إلى أنَّ (ما) الاستفهاميَّة إذا دخل عليها حرفُ جرٍّ حُذِفتْ ألِفُها، نحو: عمَّ، ولِمَ، وعلامَ، وإلامَ، وفيمَ، وأنَّ القصد من ذلك طلب التَّخفيف، قال ناظر الجيش: "اعلم أنَّ المقصود من حذف ألف (مَا) إنَّما هو التَّخفيف ..."[3]، وجعل بعضهم الحذفَ تفرقةً بين الخبر والاستخبار، قال ابن يعيش: "وإذا دخل على (ما) الاستفهاميَّة حرفُ جرٍّ، بَعُدَ من الاستفهام، حيث عمِلَ فيه ما قبله، وقَرُبَ من الخبريَّة، فحذفوا ألِفَه للفرق بين الخبر والاستخبار، فقالوا: فيمَ، وعمَّ ..."[4].

وجعل ابنُ هشامٍ هذا الحذفَ واجبًا، فقال: "ويجب حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميَّة إذا جُرَّتْ، وإبقاءُ الفتحة دليلًا عليها، نحو: فيمَ، وإلامَ، وعلامَ، وبِمَ"[5].

أمَّا ثبوتُ الألفِ فلا يجوز عندهم إلَّا في ضرورة الشِّعر[1]، كقول الشَّاعر[2]:

---

[1] توضيح المقاصد: 329/1.

[2] انظر: المقاصد الشَّافية: 126/2.

[3] تمهيد القواعد: 5211/10.

[4] شرح المفصَّل: 410/2.

[5] مغني اللبيب: 393/1.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

وصوَّب الفرَّاء إثبات الألف في هذا الشَّاهد وغيره، فقال: "وإذا كانت (ما) في موضع (أيّ) ثمَّ وُصِلتْ بحرفٍ خافضٍ نُقِصتِ الألف من (ما)؛ ليُعرَفَ الاستفهامُ مِنَ الخبَر ... وإنْ أتممتَها فصوابٌ..."[3].

ونسب بعضُ النَّحويين إلى الأخفش أنَّ إثباتَ الألف كما في الشَّاهد لغةٌ قبيحة لبعض العرب[4]، ونسب بعضهم ذلك إلى الزَّمخشريّ[5].

والعكبريُّ من القائلين بوجوب حذف الألف من (ما) الاستفهاميَّة إذا دخل عليها الجارُّ، ولذلك اعتبر ثبوتها في قوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم[1]: (يَا أَبَا ذَرٍّ هَلْ تَدْرِي فِيمَا

---

[1] انظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش: 410/2، ومغني اللبيب: 394/1، والمساعد: 202/4، وتمهيد القواعد: 5305/10.

[2] من الوافر، لحسَّان بن ثابت الأنصاري – رضي الله عنه – في: ديوانه: ص196، والكشَّاف: 683/4، ومغني اللبيب: 394/1، والمقاصد النَّحويَّة، للعيني: 2072/4، وشرح التَّصريح: 634/2، وغير منسوب في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام: ص404، وشرح الرضي على الكافية: 50/3، وشرح الأشموني: 14/4، والشَّاهد فيه قوله: (على ما قام) حيث أثبت ألف (ما) الاستفهاميَّة المجرورة بـ(على) غير المركَّبة؛ لأجل الضَّرورة.

[3] معاني القرآن: 292/2.

[4] انظر: المساعد: 201/4، وتمهيد القواعد: 5212/10.

[5] انظر: توضيح المقاصد، للمرادي: 1487/3، والمساعد: 202/4، وشرح التَّصريح: 635/2.

تَنْتَطِحَانِ؟) من تخليط الرُّواة، أو على الشَّاذِّ من لغة العرب، فقال: "... بألفٍ، والأشبه أنَّه استفهام، والوجه أنْ يكون بغير ألف، فإنْ كان من تخليط الرُّواةِ فينبغي أنْ يُقَالَ بغيرِ ألِفٍ، وإنْ حُفِظَ هذا عنِ النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – هكذا كان من الشُّذوذِ..."[2].

والَّذي أميلُ إلى ترجيحه أنَّ ثبوتَ الألف في هذه الرِّواية من خطأ الرَّاوي، والدَّليلُ عليه وجود رواية أُخرى حُذِفَ منها الألفُ، وهي في مسند الإمام أحمد، ونصُّها[3]: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُمْ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَعْلَى بن أَبِي يَعْلَى، عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَأَى شَاتَيْنِ تَنْتَطِحَانِ، فَقَالَ: **يَا أَبَا ذَرٍّ هَلْ تَدْرِي فِيمَ تَنْتَطِحَانِ؟** قَالَ: لَا، قَالَ: لَكِنَّ اللَّهَ يَدْرِي، وَسَيَقْضِي بَيْنَهُمَا).

وفي حال ورود الرِّواية – بثبوت الألِفِ – عن النَّبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – فيمكن حملها على أنَّها لغة لبعض العرب، على ما حكاه الأخفش والزَّمخشريُّ، ويندفع ما ذهب إليه العكبريُّ من كونها من الشُّذوذ. والله أعلم.

---

[1] هذه الرِّواية في: جامع المسانيد والسُّنن، لأبي الفداء ابن كثير: 499/9، وإطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر: حديث رقم (8135): 210/6، ومسند أبي داود الطيالسي: حديث رقم (480): ص65.

[2] إعراب الحديث النَّبوي: ص150.

[3] مسند الإمام أحمد – طبعة مؤسسة الرسالة: حديث رقم (21438): 345/35.

4 – توجيهُ رِوَايةِ (وَأَصْبَحُوا يُعَلِّمُونَا):

وردت هذه الرِّواية في حديث رجلٍ من وفد عبد القيس، نصُّها: (قَالَ: كَيْفَ رَأَيْتُمْ كَرَامَةَ إِخْوَانِكُمْ لَكُمْ، وَضِيَافَتَهُمْ إِيَّاكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ إِخْوَانٍ، أَلَانُوا فُرْشَنَا، ثُمَّ قَالَ: وَأَصْبَحُوا يُعَلِّمُونَا كِتَابَ اللهِ)[1].

وقد عقَّب العكبريُّ على قول الرَّاوي: (يُعَلِّمُونَا) بأنَّه خلافَ الصَّواب، فقال: "والصَّوابُ: يعلِّمونا، بنونين، لا يجوز غيرُ ذلك، وإنَّما جاز بنونٍ واحدةٍ مثل هذا في الشِّعر، وهو موضع ضرورة"[2].

والحقيقة أنَّ مسألة حذف نون الرَّفع في المضارع قد تكلَّم فيها النُّحاة، وقد اختلفت أقوالُهم فيها، فذهب بعضهم إلى أنَّها قد تحذف في الشِّعر وفي النَّثر، قال ابنُ مالك: "ومثالُ حذفها مفردةً في الرَّفع نظمًا قولُ الرَّاجز[3]:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تُدَلِّكِـــي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

---

[1] جزءٌ من حديث، أخرجه الإمام أحمد في مسنده من مسند رجلٍ من عبد القيس، برقم (15559): 327/24، وغاية المقصد في زوائد المسند، للهيثمي، برقم (2874): 109/3.

[2] إعراب الحديث النَّبوي: ص357.

[3] بلا نسبة في: الخصائص: 112/1، وشرح التسهيل، لابن مالك: 52/1، والتَّذييل والتَّكميل: 195/1، وتمهيد القواعد: 283/1، وشرح التَّصريح: 117/1، وهمع الهوامع: 201/1، وخزانة الأدب، للبغدادي: 339/8، والشَّاهد فيه حذف نون الرَّفع من (تبيتي، وتدلكي) لغير ناصب أو جازم؛ ضرورة.

ومِنْ حذفها في الرَّفع نثرًا قراءةُ أبي عمرو من بعض طرقه: ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾[1]، بتشديد الظَّاء..."[2].

وقال الشَّاطبيُّ: "كما أنَّ النُّون قد تُحذَف في الرَّفع، نحو ..."[3].

وذهب بعضهم إلى أنَّ حذفها مع المضارع المرفوع نادرٌ، قال أبو حيَّان: "وندر حذفُ نون الرَّفع في المضارع المرفوع"[4].

وصرَّح بعضهم بأنَّ حذفها لا يكون إلَّا في ضرورة الشِّعر[5]، وقد علَّق السُّيوطيُّ على شواهد حذفها بقوله: "ولا يُقاسُ على شيءٍ من ذلك في الاختيار"[6].

وجديرٌ بالذِّكر أنَّ ابنَ مالكٍ قد تعرَّض لهذه المسألة في شواهد التَّوضيح، عند حديثه عن قول عقبة بن عامر – رضي الله عنه – للنَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم[7]: (إنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا)، وقولين آخَرَين، بما يفيد تجويز الحذف في الاختيار؛ قصدًا للتَّخفيف، حيث قال: "حذفُ نون الرَّفع في موضع الرَّفع لمجرَّد التَّخفيف ثابتٌ في الكلام الفصيح، نثره ونظمه، فمِن ثبوته في النَّثر قوله: (لَا يَقْرُونَا) ... والأصل: لا يقروننا ... وسببُ هذا الحذف كراهيَّةُ تفضيل النَّائب على المنوب عنه، وذلك أنَّ النُّونَ نائبٌ عن

---

(1) القصص: من الآية 48.

(2) شرح التَّسهيل: 52/1، 53.

(3) المقاصد الشَّافية: 221/1.

(4) ارتشاف الضرب: 845/2.

(5) انظر: توجيه اللمع، لابن الخبَّاز: ص354.

(6) همع الهوامع: 201/1.

(7) أخرجه البخاريُّ في باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، برقم (2461): 131/3.

الضَّمَّة، والضَّمَّةُ قد حُذِفت لمجرَّد التَّخفيف، كقراءة أبي عمرٍو بتسكين راء: يُشْعِرْكُمْ[1]، ويَأْمُرْكُمْ[2] ..."[3].

وفي هذا ردٌّ على تخطئة العكبريّ لراوية (يعلِّمونا) بحذف نون الرَّفع.

5 – توجِيهُ رِوَايةِ: (وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ) فِي حديثِ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:

نصُّ هذه الرِّواية: (عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ: "**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**"، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ فِي مَقَامِكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ..."[4].

وقد عدَّ العكبريُّ قولَها – رضي الله عنها: (وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ) من المشكل، فهو يرى أنَّ (متى) اسمُ شرطٍ جازم، وأنَّ الفعلَ بعدها مجزومٌ بها، ويترتَّبُ على الجزم حذفُ الواو في (يقومُ)؛ منعًا لالتقاء ساكنين، بخلاف الرِّواية[5].

والرِّواية جعلها بعض النَّحويّين دليلًا على إهمال (متى) الشَّرطيَّة في بعض الأحيان، حملًا على أختها (إذا)، وذلك قليل في كلام العرب، قال ابنُ مالك: "وقد تُهملُ (متى)

---

(1) من قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. الأنعام: من الآية: 109.

(2) من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾. البقرة: من الآية: 67.

(3) شواهد التوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ص171.

(4) جزءٌ من حديث في سنن النَّسائي، كتاب الإمامة، باب الإمام يصلِّي قاعدًا، برقم (833): 99/2، وفي مسند الإمام أحمد، من مسند عائشة رضي الله عنها، برقم (25876):60/43.

(5) انظر: إعراب الحديث النَّبوي: 386.

فيُرفَعُ الفعل بعدها؛ حملًا على (إذا)، وهو غريب، ومنه: إنَّ أبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَك ..."[1].

ولكنَّ أبا حيَّان منع إهمالها، فقال: "ولا تُهملُ حملًا على (إذا) خلافًا لزاعم ذلك"[2].

وفي نظري أنَّ اعتراضه لا يُلتَفتُ إليه؛ لثبوت إهمالها في حديث عائشة رضي الله عنها، وأنَّ اعتبار الرِّواية من المشكل عند أبي البقاء غير مسلَّم؛ لأنَّه لم ينصَّ على خطئها، وإنَّما نصَّ على أنَّ الوجهَ حذفُ الواو وإسكان الميم، وهو على الأصل في إعمال (متى) الشَّرطيَّة، ومخالفةُ الأصل جائزة إذا دلَّ على ذلك دليلٌ من فصيح كلام العرب، كرواية عائشة، وإنِ اعتُبر غريبًا، كما نصَّ عليه ابنُ مالك في شرح التَّسهيل، أو شاذًّا كما ذكره في شرح الكافية الشَّافية[3].

فالاستعمال إذا ورد بشيءٍ أُخذ به وتُرك القياس؛ لأنَّ السَّماع يُبطِل القياسَ.

---

[1] شرح التَّسهيل: 82/4، وانظر: المساعد: 156/3.

[2] ارتشاف الضَّرَب: 1864/4.

[3] انظر: 1591/3.

خاتمـــــة

من خلال هذا العرضِ المختصر توصَّلتُ إلى النتائج الآتية:

ـ يجزمُ أبو البقاء العكبريّ – أحيانًا – بسهو الرَّاوي، أو بخطأ الرَّاوي، إذا لم يجد مسوّغًا يمكن تخريج الرِّواية عليه، كما في: (إنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا)، ورواية: (لَسْتُمْ لَابِثُونَ).

ـ قد يحكم بسهو الرَّاوي، ولكنَّه يذكر توجيهاتٍ أُخَر تصحّحُ الرِّوايةَ، مع تقديم الأوَّل دليلًا على ترجيحه، كما في رواية: (حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ).

ـ خطَّأ العكبريُّ بعضَ الرِّوايَاتِ، لكنَّ غيرَه من النَّحويّين صحَّحها، ووجَّهها بتوجيهات لم يهتدِ إليها، مثل رواية: (المُحَجَّلُ ثَلَاثِ) بكسر ثلاثِ، ورواية: (مَتَى يَقُومُ)، ورواية: (يُعَلِّمُونَا).

ـ خطَّأ العكبريُّ بعض الرِّوايات، وحملها بعضُ النَّحويّين على أنَّها لغةٌ لبعض العرب، مثل رواية: (فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا)، ورواية: (فِيمَا تَنْتَطِحَانِ)، بإثبات ألف (مَا) بعد الجارّ.

والحمدُ للهِ أوَّلًا وأخيرًا، وصلَّى اللهُ وسلَّم على المبعوثِ هاديًا ومبشِّرًا ونذيرًا.

قائمة المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

ـ إتحاف فضلاءِ البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنَّاء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط3، 1427هـ – 2006م.

ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنَّة والسِّيرة، بإشراف زهير بن ناصر النَّاصر، النَّاشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ط1/ 1415هـ – 1994م.

ـ الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، 1394هـ – 1974م.

ـ ارتِشَافُ الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيَّان، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، النَّاشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ – 1998م.

ـ إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر العسقلاني، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطيب، بيروت، بلا تاريخ.

ـ إعراب الحديث النَّبوي، لأبي البقاء العُكبَريّ، تحقيق: عبد الإله أحمد نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1/ 1409هـ – 1989م.

ـ الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدَّوليَّة، ودار ابن حزم، الرياض/ بيروت، ط2/ 1433هـ – 2002م.

ـ البحرُ المحيطُ في التَّفسير، لأثير الدِّين أبي حيَّان، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، طبعة 1420هـ.

ـ تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عبَّاس مصطفى الصَّالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1406هـ – 1986م.

ـ التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل، لأبي حيَّان، تحقيق: حسن هنداوي، الأجزاء من (1 – 4) دار القلم، دمشق، ط1، 1418هـ – 1997م، والأجزاء من (5 – 11) كنوز إشبيليا للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 1431هـ – 2010م.

ـ تمهيدُ القواعدِ بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: علي محمَّد فاخر، وآخرِينَ، دار السلام للطباعة والنَّشر والتوزيع والتَّرجمة، القاهرة، ط1، 1428هـ – 2007م.

ـ التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البَرّ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمَّد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة، المغرب، 1387هـ.

ـ توجيه اللمع، لأحمد بن الحسن بن الخبَّاز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمَّد ذياب، دار السلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، مصر، ط2، 1428هـ – 2007م.

ـ توضيحُ المقاصدِ والمسالكِ بشرح ألفيَّة ابن مالك، لابن أُمِّ قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرَّحمن علي سُليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ – 2001م.

ـ جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَن، لأبي الفداء بن كثير، دار خضر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، ط2/ 1419هـ – 1998م.

ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، ط2/ 1408هـ – 1988م.

ـ حاشية السِّندي على سنن ابن ماجة، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

ـ حاشيةُ الصَّبَّانِ على شرح الأشمونيّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ – 1997.

ـ خزانة الأدب ولبُّ لُبابِ لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ – 1997م.

ـ الخصائصُ، صنعةُ أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: محمَّد علي النَّجَّار، دار الكتب المصريَّة، طبعة سنة 1371هـ – 1952م.

ـ الخلاصة، لابن مالك، ضبطها وقدَّم لها: سُليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة.

ـ ديوان حسَّان بن ثابت – رضي الله عنه – بشرح عبد الرَّحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، 1410هـ – 1990م.

ـ السَّبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ.

ـ سنن ابن ماجة، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ.

ـ سنن النَّسائي الصُّغرى، تحقيق: عبد الفتَّاح أبو غدَّة، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، ط2/ 1406هـ – 1986م.

ـ شرحُ ابنِ عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ – 1980م.

ـ شرحُ ابنِ النَّاظمِ على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، ط1، 1420هـ – 2000م.

ـ شرحُ الأشمونيّ على ألفيَّة ابنِ مالك، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م.

ـ شرحُ التَّسهيلِ، لابن مالك، تحقيق: عبد الرَّحمن السَّيِّد، ومحمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنَّشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ – 1990م.

ـ شرحُ التَّصريحِ على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ – 2000م.

ـ شرحُ الرَّضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط2، 1996م.

ـ شرحُ شواهدِ المغني، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

ـ شرحُ المفصَّل، يعيش بن علي بن يعيش، قدَّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م.

ـ شرح المكودي على الألفيَّة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريَّة، بيروت، 1425هـ – 2005م.

ـ شواهد التَّوضيح والتَّصحيحُ لمشكلات الجامع الصَّحيح، لابن مالك، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ – 1983م.

ـ صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شُعيب الأرنؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط2/ 1414هـ – 1993م.

ـ صحيح البخاري، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر النَّاصر، النَّاشر: دار طوق النَّجاة، ط1/ 1422هـ.

ـ صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري، قدَّم له وصحَّحه وشرح غريبه وخرَّج حديثَه: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ – 1998م.

ـ ضرائر الشِّعر، لابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق: السَّيِّد إبراهيم محمَّد، دار الأندلس للطِّباعة والنَّشر، بلا تاريخ.

ـ العلل، لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرَّحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط1/ 1427هـ – 2006م.

ـ غاية المقصد في زوائد المسند، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: خلاف محمود عبد السَّميع، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1/ 1421هـ – 2001م.

ـ الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلى الجامع الصَّغير، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: يوسف النَّبهاني، دار الفكر، بيروت، ط1/ 1423هـ – 2003م.

ـ الكشَّافُ عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، للزَّمخشري، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، ط1، 1397هـ – 1977م.

ـ مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمَّد الميداني، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمَّد، وأبو الحسن نور الدين الملَّا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، ط1/ 1422هـ – 2002م.

ـ المساعدُ على تسهيل الفوائد، لبهاء الدِّين ابن عقيل، تحقيق: محمَّد كامل بركات، النَّاشر: جامعة أمّ القُرى، دار الفكر دمشق، دار المدني، جدَّة، ط1، 1400هـ.

ـ مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمَّد بن عبد المحسن التركي، هجر للطِّباعة والنَّشر، ط1/ 1419هـ – 1999م.

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، النَّاشر: مؤسَّسة الرِّسالة، ط1/ 1421هـ – 2001م.

ـ مسند البزَّار، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله، وآخَرَين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوَّرة، ط1/ 1988 – 2009م.

ـ المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم بن مهران الأصبهانيّ، تحقيق: محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل الشَّافعي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ – 1996م.

ـ المصنّف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1/ 1409هـ.

ـ معاني القرآنِ، لأبي زكريَّاء يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمَّد علي النَّجَّار، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط3، 1422هـ – 2001م.

ـ المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السَّلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2/ 1404هـ – 1983م.

ـ مغني اللبيبِ عن كتُبِ الأعاريبِ، لابن هشام، حقَّقه وفصَّله وضبط غرائبه: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الشَّام للتُّراث، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

ـ المقاصدُ النَّحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة، بدر الدِّين محمود بن أحمد بن موسى العَيني، تحقيق: علي محمَّد فاخر، وآخَرَينِ، دار السلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة، القاهرة، ط1، 1431هـ – 2010م.

ـ المنهاجُ شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج، يحيى بن شرف النَّووي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

ـ همعُ الهوامعِ، للجلال السُّيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر، بلا تاريخ.